



Distr.
GENERAL

A/41/683
8 October 1986
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٣-١	 مقدمة	أولا -
٢	٧-٤	 معلومات أساسية	ثانيا -
٣	١٩-٨	 مسؤوليات مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا	ثالثا -
٤	١٢-٩	 التنسيق	ألف -
٥	١٤-١٣	 المعلومات	باء -
٦	١٧-١٥	 تعبئة الموارد	جيم -
٨	١٨	 حل المشاكل	دال -
٨	١٩	 الإعلام	هاء -
٩	٢٧-٢٠	 الاستجابة الدولية	رابعا -
٩	٢٤-٢٠	 الاجراءات السابقة	ألف -
١٢	٢٧-٢٥	 الحالة الراهنة	باء -
١٥	٢٢-٢٨	 الدروس المستفادة	خامسا -
١٦	٢٣	 الترتيبات المقبلة	سادسا -

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في قرارها ٤٠/٤٠ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ . بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، "عقد دورة استثنائية للجمعية العامة على المستوى الوزاري ، في الفترة من ٢٧ الى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، في نيويورك ، للنظر بعمق في الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا" .

٢ - وقد عقدت الدورة الاستثنائية في المواعيد المقررة ، واعتمدت بتوافق الآراء في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (القرار ٣/١٣ ، المرفق) . وستعد في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ تقارير تقدم الى الجمعية العامة بشأن تنفيذ البرنامج ، على النحو المنصوص عليه في القرار ٣/١٣ .

٣ - وقد أعد هذا التقرير استجابة للفقرة ٩ من القرار ٤٠/٤٠ ، الذي رجت فيه الجمعية العامة من الأمين العام "أن يعمد الى مواصلة رصده لحالة الطوارئ ، وتقييم الاحتياجات والاستجابات ، وتأمين استمرار قدرة المنظومة على الاستجابة لحالة الطوارئ المستمرة في البلدان المتأثرة ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين " . ولهذا يقتصر التقرير على معالجة حالة الطوارئ .

ثانيا - معلومات أساسية

٤ - إن الجفاف الشديد الأخير الذي تفاقم على مدى عدد من السنوات في عدة مناطق من افريقيا قد بلغ ذروته في عام ١٩٨٤ ، بحالة طوارئ غير عادية ذات أبعاد مفاجئة . فعندما فشل المحصول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ - للسنة الثالثة على التوالي في بعض البلدان - نفقت اعداد كبيرة من الماشية ، وتدنّت امدادات المياه الى مستويات لم يسبق لها مثيل ، وخيّم شبح المجاعة الحادة والمرض والموت على نحو ٢٠ من البلدان الافريقية . وكان أشد من اضير على وجه الخصوص هم الناس الذين يعيشون بالفعل عند مستويات الكفاف . وتأثر بذلك أكثر من ٢٥ مليون نسمة ، وهجر ما يقرب من ١٠ ملايين منهم ديارهم وأراضيهم بحثاً عن الغذاء والمياه .

٥ - وهذا التسلسل المفجع للأحداث وما ترتب عليه من معاناة انسانية فادحة لم يحدث بين عشية وضحايا ، كما أنهما لم ينجما عن الجفاف وحده . بل كان هناك عدد من

العوامل الاقتصادية السلبية المستمرة التي أثرت في امكانات التنمية في كثير من البلدان الافريقية المعنية لمدة تزيد على عقد من الزمان ، مما أسهم في ظروف الفقر المتزايد والتخلف المارخ . ومن هذه العوامل حدوث انتكاس عام طويل في البلدان الصناعية ، مما أسفر عن ركود في تدفقات المعونة الى البلدان الافريقية ، وتنامي عبء خدمة الدين الاجنبي باستمرار ، وانخفاض عائدات تصدير السلع الزراعية وغيرها من السلع الاساسية التي استمرت اسعارها في الانخفاض في السوق العالمية بينما استمرت في الارتفاع تكلفة الواردات من الوقود والسلع المصنوعة . ومما أسهم كذلك في عملية التردى الاجتماعي - الاقتصادي هذه التدهور الايكولوجي والظفوط الديمغرافية المتزايدة .

٦ - وفي حين كانت التطورات المذكورة أعلاه تمهد الطريق لازمة عام ١٩٨٤ ، لم تكف عدة حكومات عن توجيه انتباه المجتمع العالمي للتهديد المتزايد . وعقب الجفاف الذي حل بمنطقة السهل في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، دأب عدد من الدول الافريقية والامم المتحدة ، على تحذير المجتمع الدولي من تكرار نوبات الجفاف وزيادة ضغوط التصحر ومن الخطر المتزايد لظروف المجاعة التي أخذت تتكشف عبر أجزاء كثيرة من القارة الافريقية . وقد قامت المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على السواء بالتشديد عدة مرات في عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ على الحالة التي تتردى بسرعة في اثيوبيا . ومع ذلك ، ظلت الاستجابة الدولية لهذه التحذيرات المبكرة غير حاسمة .

٧ - لذلك قرر الامين العام ، في نهاية عام ١٩٨٤ ، إنشاء مكتب لعمليات الطوارئ في افريقيا ، على أساس مؤقت ، ليضمن استجابة الامم المتحدة للاحتياجات الطارئة للبلدان المتأثرة بشكل يتسم بحسن التوقيت والفعالية المثلى وعيّن السيد برادفورد مورسي مديرا لذلك المكتب . وفي الفقرات التالية يجري بايجاز استعراض الاسلوب الذي عمل به مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا طوال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ والنتيجة الرئيسية لعمليات الاغاثة خلال تلك الفترة ذاتها .

ثالثا - مسؤوليات مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا

٨ - كانت المهام الرئيسية المنوطة بمكتب عمليات الطوارئ في افريقيا خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٦^(١) هي تشجيع التنسيق والتعاون فيما تقدمه منظومة الامم المتحدة استجابة لازمة الطارئة في افريقيا ، وتسهيل جمع ونشر المعلومات المستكملة

والمتسقة والشاملة عن نطاق حالة الطوارئ ومدى تطورها ، وتشجيع ودعم الجهود المبذولة بالنيابة عن البلدان المتأثرة لتعبئة الموارد والمساعدة على الاسراع بتسليم امدادات الطوارئ من جانب مجتمع المانحين الدولي بأسره ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ، الى حكومات البلدان الافريقية المتأثرة . وقد صاعد المكتب ، من خلال اتصالاته المنظمة بوساط الاعلام ، على إبقاء اهتمام العالم مركزا على حالة الطوارئ في افريقيا .

الف - التنسيق

٩ - لقد كان مفتاح فعالية مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا في أدائه لمهامه التنسيقية يتمثل من الناحية التنظيمية ، في الترتيبات التعاونية التي وضعت بين منظمات ووكالات الامم المتحدة الرئيسية المعنية بحالة الطوارئ في افريقيا ، ومن بينها فرقة العمل لحالات الطوارئ في افريقيا ، التي تضم ممثلين من اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الاغذية والزراعة ومكتب المسائل السياسية الخاصة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية . وفرقة العمل لحالات الطوارئ في افريقيا مستقلة من الناحية الادارية عن مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ، ولكنها متمثلة اتصالا وشيقا به ، كما توفر سبيلا للاتصال المباشر والمستمر بين المكتب والمنظمات والوكالات المشاركة .

١٠ - وقد نُظِّمَت ترتيبات تعاونية ماثلة ، على المستوى الميداني ، في معظم البلدان الافريقية المتأثرة . فقد شُكِّلَت ، برئاسة المنسقين المقيمين ، وفي حالة كل من اثيوبيا والسودان برئاسة الممثل الخاص للامين العام ، أفرقة ميدانية لعمليات الطوارئ مؤلفة من ممثلين لمنظمات ووكالات الامم المتحدة المذكورة أعلاه ، حيث كانت تجتمع بانتظام ، بالتشاور الوثيق مع الحكومات المضيفة ، لتقييم المتطلبات والاولويات الطارئة ومناقشة هذه التقييمات وغيرها من المشاكل المتعلقة بحالة الطوارئ مع الممثلين المحليين للبرامج الشئائية ، والمنظمات غير الحكومية والاطراف المعنية الاخرى . وسرعان ما أصبحت هذه الافرة المحرك الرئيسي لعمليات المكتب طوال عام ١٩٨٥ وخلال عام ١٩٨٦ ، وبقيت كذلك .

١١ - وشمة عنصر مهم آخر في تحديد الطابع التعاوني لمكتب عمليات الطوارئ في

افريقيا هو الاجتماعات الدورية للرؤساء التنفيذيين للمنظمات الممثلة في فرقة العمل لحالات الطوارئ في افريقيا ، فضلا عن انشاء امانة صغيرة للمكتب في نيويورك تتألف من ممثلين محنكين و متمرسين ميدانيا لبرنامج الاغذية العالمي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة والامم المتحدة نفسها ، مما وفر دعما تشفيليا للمدير والمنسق التنفيذي للمكتب عند معالجة المسؤوليات المنوطة به بهذا المكتب .

١٢ - وقد اقام مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا تعاونا وثيقا مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص وحافظ على هذا التعاون معها . واضطلع المكتب بهذه المهمة مع الحكومات المانحة ، عن طريق الاجتماعات الدورية : (١) مع البعثات الدائمة في نيويورك ، (ب) وفي جنيف ، من خلال الفريق العامل للاتصالات الانسانية ، (ج) ومن خلال الاتصال المباشر مع الحكومات والمنظمات المقدمة للمعونة الشنائية كل على حدة . وبالمثل أمكن تحقيق التنسيق مع المنظمات غير الحكومية التي تقع مقارها في امريكا الشمالية وأوروبا من خلال (٢) الاجتماعات الدورية و (ب) وترتيبات التشاور . ومن خلال انشاء وحدة صغيرة لبرنامج دعم القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ، في إطار المكتب ، أمكن الى حد كبير ، تسهيل دور مؤسسات القطاع الخاص ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ، في تقييم احتياجات الطوارئ والاستجابة لها بصورة جماعية .

باء - المعلومات

١٣ - ومن المهام الرئيسية التي اضطلع بها المكتب ، توفير المعلومات المتعلقة باحتياجات الطوارئ واستجابات المانحين لهذه الاحتياجات ، وذلك عن طريق نشر تقارير منتظمة عن الحالة . وبناء على تجربة مكتب الممثل الخاص للأمين العام في نيروبي لشؤون الازمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، أصدر مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا تقارير شهرية عن الحالة تتعلق باحتياجات الطوارئ واستجابات المانحين لها مما وفر المعلومات الاساسية لجميع المشتركين والمهتمين بتوفير المساعدة الفورية في حالات الطوارئ .

١٤ - وقد استخدم كثير من المانحين تقارير الحالة الشهرية التي اصدرها المكتب بوصفها مصدرا رسميا لهذه المعلومات ، وذلك لدى البحث في تخصيص مواردهم استجابة

لحالات الطوارئ . ووفر المكتب أيضا دعما كبيرا للجهود المبذولة لتعبئة الموارد من جانب البلدان الافريقية المتضررة وذلك بتوفير أحدث المعلومات المتعلقة بالاحتياجات من المساعدة الفورية وبتسليمها . وكانت هذه معلومات تحظى بشقة ومائط الإعلام والجمهور في البلدان المانحة . واعتمدت فائدة المعلومات التي يوفرها المكتب وجدارتها بالشقة أساسا على ثلاثة عناصر : إمكان الاعتماد عليها ، توفيرها في الوقت المناسب ، وتقديمها بشكل مفيد لاتخاذ القرارات :

(أ) وبالنسبة لإمكان الاعتماد عليها فقد أمكن تحقيق هذا العامل أساسا عن طريق الحصول على المعلومات الأساسية المستخدمة مباشرة من الميدان . وكانت إحدى المسؤوليات الأساسية لمنسق الأمم المتحدة المقيم في كل من البلدان المتضررة ، والممثل الخاص للأمين العام في حالة اثيوبيا والسودان ، هي تزويد المكتب ، شهريا ، بمعلومات تفصيلية موحدة عن احتياجات الطوارئ ، واستجابات المانحين ، وتسليم المساعدات وغير ذلك من البيانات ذات الصلة بتطور حالات الطوارئ في البلد المختتم به كل منهم ، وقد قاموا لدى الإطلاع بهذه المهمة ، بالتشاور الوثيق مع حكومة البلد وأعضاء أفرقة عمليات الطوارئ وغيرهم من ممثلي وكالات الأمم المتحدة المهمة ومع الممثلين الرئيسيين للمانحين الحكوميين وغير الحكوميين العاملين في البلد . وقبل إصدار هذه المعلومات كانت أمانة المكتب في نيويورك تقوم بمراجعتها والتثبت منها بالاتصال بالمنظمات المعنية ؛

(ب) وبالنسبة لتوفير المعلومات في الوقت المناسب ، كانت قدرة المكتب على القيام بشكل منتظم بتوفير معلومات مستكملة بشكل يمكن الاعتماد عليه ، من العوامل الرئيسية لمنفعته ؛

(ج) وفيما يتعلق بالشكل وفرت تقارير الحالة التي أصدرها المكتب طوال الأزمات معلومات شاملة عن جميع نواحي حالة الطوارئ ، ولم تكن هذه المعلومات متاحة في أي مكان آخر بهذا الشكل الشامل .

جيم - تعبئة الموارد

١٥ - وشكلت مساعدة البلدان الافريقية المتضررة على تعبئة الموارد من أجل تلبية احتياجاتها المتعلقة بالطوارئ ، واحدة من أهم وظائف المكتب . وقد اضطلع المكتب بهذه الوظيفة أساسا عن طريق توفير القيادة ومركز النشاط لشتى الجهود المبذولة في

المجتمع الدولي والرامية الى حشد الموارد من أجل تلبية الاحتياجات ذات الاولوية للطوارئ في افريقيا ، وذلك من خلال تقييمات الاحتياجات المستوفاة وفقا لاحتياجات المعلومات ، والاتصال المستمر بالحكومات الافريقية المعنية والمنظمات المانحة الرئيسية . وكان من العناصر الرئيسية في النهج الذي سلكه المكتب في هذا الخصوص ، وهو العنصر الذي سهل كثيرا قبول الحكومات الافريقية ومجموعة المانحين لقيادته ، هو قراره المبكر بتوفير دعم واسع النطاق لتعبئة الموارد من أجل تلبية احتياجات الطوارئ في افريقيا من جميع المصادر الممكنة بصرف النظر عن أي المنظمات ستكون مسؤولة فيما بعد عن تنفيذ برامج وأنشطة الطوارئ ذات الصلة .

١٦ - وقد نفذت مهام تعبئة الموارد التي اضطلع بها المكتب من المقر وعلى الصعيد الميداني على حد سواء بعدد من الطرق . وكانت جميع هذه الطرق تقريبا موجهة نحو دعم الجهود العادية التي تقوم بها حكومات البلدان المتضررة لتعبئة الموارد وكذلك النداءات الخاصة التي توجهها هذه الحكومات أو التي توجهها نيابة عنها الأمم المتحدة وغيرها من شركائها في المعونة . ونتيجة لذلك كانت النداءات التي وجهها عدد من المنسقين المقيمين وكذلك الممثلان الخاصان للأمين العام في اثيوبيا والسودان والنداءات العديدة التي وجهتها منظمات أو وكالات معنية تابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، جزءا من نهج متماسك ، وأدخلت مكوناتها في نطاق التقييمات الشهرية للاحتياجات التي قام بها المكتب .

١٧ - ومع ذلك لم تكن عملية تعبئة الموارد ناجحة من جميع الوجوه . فقد ثبت أن استجابة المانحين للاحتياجات من المعونة الغذائية من السوقيات وهي الاحتياجات التي يمكن أن توفر من المخزونات القائمة ، كانت أكبر إلى حد بعيد منها في حالة تمويل الاحتياجات الحرجة المتعلقة باللوازم الطبية والمحبة ومرافق مياه الشرب والصرف الصحي ، وتوفير النقد لاحتياجات النقل الداخلي والمستلزمات الزراعية والرعاية الأساسية . ونتيجة لاستمرار قصور الاستجابات لهذه الاحتياجات الحيوية ، مازالت حالات المعاناة والضعف منتشرة على نطاق واسع في كثير من المناطق ومازالت قطاعات كبيرة من سكان البلدان المتضررة حتى الآن ولاسيما الأطفال عرضة للخطر إلى حد بعيد .

دال - حل المشاكل

١٨ - كانت المساعدة في تسليم مساعدات الطوارئ في حينها والمعاونة في حل المشاكل المتعلقة بالنقل والسوقيات ، من بين المشاغل الرئيسية للمكتب . وقد تولى برنامج الاغذية العالمي المسؤولية الرئيسية في هذا المجال . وفي كل من البلدان الافريقية المتضررة ، فرضت مهمة تلقي الإمدادات الفورية وضمان توزيعها على المحتاجين داخل البلد ، أعباء ثقيلة على كل من هيكلها الأساسية الادارية والمادية ، وفي بعض الاحيان يكاد يكون من المستحيل تحملها . ولذلك كان من أهم وظائف منظمات ووكالات الامم المتحدة في الميدان ، ولاسيما برنامج الاغذية العالمي واليونسيف ، هي توفير المساعدة والدعم للحكومات في الإضطلاع بهذه المهام . وقد اهتمت ذلك على تكميل وتعزيز القدرات القائمة لبعض الحكومات فيما يتعلق بالتخطيط والبرمجة والتنفيذ . ومن الوجهة العملية اهتمت ذلك على انشاء اساطيل للنقل في اثيوبيا وتشاد والسودان من خلال برنامج الاغذية العالمي ، واتخاذ تدابير خاصة لزيادة القدرة المرفئية في موانئ التسليم الرئيسية مثل دواله وعصب وبورسودان من خلال برنامج الاغذية العالمي بالدرجة الاولى أيضا ، وتعزيز القدرة والفعالية الوطنيتين في مجال النقل من موانئ الدخول الى نقاط التوزيع داخل البلد مثل "الجسر البري" من دواله الى تشاد ، وعملية النقل الضخمة التي أجريت لتكميل النقل غير الكافي بالسكك الحديدية الى غرب السودان . وقد اهتمت ذلك أيضا على القيام بعمليات نقل جوي الى المناطق التي يتعذر الوصول اليها بالوسائل الاخرى في اثيوبيا والسودان ومالي وموزامبيق وغيرها من البلدان .

هاء - الإعلام

١٩ - وأخيرا كانت المحافظة على وجود وعي عام فيما يتعلق باستمرار خطورة حالة الطوارئ الافريقية مهمة رئيسية أخرى للمكتب . ويتمين على أي تحليل للطوارئ الافريقية والاستجابة الدولية لها بشكل لم يسبق له مثيل ، أن يعترف بالدور الرئيسي الذي أدته وسائط الإعلام في خلق وعي عام واسع النطاق أدى الى استجابة الافراد والمنظمات الخامة والعامة والحكومات المانحة الى احتياجات الطوارئ في افريقيا . وقد أدى المكتب دورا هاما في المساهمة بانتظام في تدفق المعلومات الذي حافظ على الإهتمام والدعم العامين خلال الفترة التي بلغت حالة الطوارئ فيها أقصى درجة من الشدة .

رابعاً - الاستجابة الدولية

ألف - الإجراءات السابقة

٢٠ - بلغ تقدير الاحتياجات الطارئة الناجمة عن طوارئ المجاعة المتمثلة بحالة الجفاف في ٢٠ بلداً متضرراً خلال عام ١٩٨٥ حوالي ٢٢٨ من بلايين الدولارات ، وقد تم توفير حوالي ٨٥ في المائة من هذه الاحتياجات بحلول نهاية ذلك العام . أما الاحتياجات التي لم تلب والتي بلغ مجموعها حوالي ٥٠٠ مليون دولار ، وكانت أساساً في القطاع غير الغذائي ، فقد أعيد تقييمها وترحيلها إلى عام ١٩٨٦ ، كلما كان ذلك ملائماً^(٢) .

٢١ - وأثناء حالة الطوارئ ، أوليت الأولوية العليا لتأمين تلبية الاحتياجات الغذائية للشعوب المنكوبة بالمجاعة في الوقت المناسب . ولم يقتصر المجتمع الدولي على تقديم المساعدة في تنظيم تسليم حوالي ستة ملايين طن متري من المعونة الغذائية المرسله للخارج خلال عام ١٩٨٥ بل اشترك أيضاً بنشاط في نقل هذه الأغذية بطريق البر وتوزيعها إلى المناطق المتأثرة وفي داخلها . وقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوروبي ، وبرنامج الأغذية العالمي وكندا ما يربو على ٦٥ في المائة من مخصصات المعونة الغذائية . وجاء الدعم من بلدان كثيرة ، بما في ذلك بلدان ذات دخل منخفض في العالم الثالث .

٢٢ - وفي الوقت الذي كان يجري فيه تقديم المعونة الغذائية بسخاء ، قام أيضاً مجتمع المانحين في عام ١٩٨٥ بتلبية الاحتياجات غير الغذائية الأساسية اللازمة بصورة ضرورية لانقاذ الحياة وتخفيف المعاناة عن الملايين ، وذلك على النحو التالي :

(أ) السوقيات

كانت الحاجة إلى وجود شاحنات وإلى عمليات النقل الجوي وتنظيم الشؤون السوقية ملحة لايمال الامدادات الطارئة . وقد بلغ مجموع احتياجات الطوارئ في عام ١٩٨٥ ما يعادل ٢٧٠ مليون دولار ، وقدم المانحون ٨٣ في المائة من هذه الاحتياجات ؛

(ب) الصحة

كانت الحاجة ملحة بوجه خاص في عام ١٩٨٥ إلى العقاقير والمستحضرات الطبية والاممال وكذلك إلى لوازم المستشفيات واللوازم الطبية وللدعم السوقي الخاص ، نظراً

لكون الشعوب المتضررة معرضة بدرجة كبيرة للأمراض وغيرها من العلل المحية . وبلغت احتياجات الطوارئ في هذا القطاع خلال عام ١٩٨٥ ما يعادل ١٢٥ مليون دولار قدم منها حوالي ٨٩ في المائة ؛

(ج) امدادات المياه والمرافق المحية

كان الاستعداد لتوفير المياه والمرافق المحية لعدد كبير من الأشخاص في مراكز الاغاثة ولنسبة كبيرة من سكان الريف ، لاسيما في المناطق التي تعرضت لاحوال شديدة من الجفاف موضع اهتمام خاص خلال عام ١٩٨٥ . وقد تم توفير حوالي ٦٥ في المائة بحلول نهاية عام ١٩٨٥ من احتياجات الطوارئ المقدرة بمبلغ ١١٤ مليون دولار ؛

(د) احتياجات الاغاثة والبقاء

خلال عام ١٩٨٥ ، كانت هناك حاجة لمبلغ ٨١ مليون دولار تقريبا لتوفير الاغطية والملابس والمأوى وغيرها من المواد الفوقية لحوالي ١٠ ملايين شخص معدم ومشرد . وتمت تلبية حوالي ٧٩ في المائة من الاحتياجات من مواد الاغاثة والبقاء الاساسية ؛

(هـ) المدخلات الزراعية والرعاية ذات الاولوية

على الرغم من عدم سقوط أمطار لعدة سنوات ، فقد كان هناك أمل في أن يكون عام ١٩٨٥ مختلفا . وتعين القيام باستعدادات لتوفير المدخلات الزراعية مسبقا بحيث يتمكن المزارعون عند مجئ الأمطار من زراعة وحصد المحاصيل التي انتظروها لفترة طويلة . ولم يتوفر في عام ١٩٨٥ سوى ٤٣ في المائة من مبلغ الـ ٣٩٢ مليون دولار المطلوب لتوفير البذور والاسمدة والادوات الزراعية ومعدات الري . ونتيجة لعدم كفاية امدادات البذور والاسمدة والمبيدات الحشرية والآلات في عدد من البلدان التي هطلت فيها الأمطار بفزارة ، لم يتمكن المزارعون المتضررون من زيادة انتاجهم الى الحد الأمثل ؛

(و) اللاجئين والعائدون

أدت ظروف الطوارئ الشديدة في اثيوبيا والسودان والصومال الى وجود ما يزيد على مليون لاجئ وعائد في هذه البلدان خلال عام ١٩٨٥ . وقد أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نداء مستعجلا خاصا لتوفير ١٠٨ ملايين دولار لتقديم مساعدات أساسية لأولئك الأهلين . وبنهاية عام ١٩٨٥ ، كان المانحون قد غطوا زهاء ٩٠ في المائة من تلك الاحتياجات .

٢٣ - وإذا نظرت الشعوب الافريقية والمجتمع الدولي الى الوراء الى عام ١٩٨٥ ، فإنه يمكنها أن تذكر بفخر أنه أمكن تفادي مأساة رئيسية ، وانقاذ مئات الالوف من الارواح وتخفيف المعاناة عن ملايين أخرى نتيجة للاستجابة الحينية والفعالة بوجه عام . ففي ذروة حالة الطوارئ في عام ١٩٨٥ ، تراوح عدد الاشخاص في المخيمات من ثلاثة الى خمسة ملايين شخص . أما الآن فلا يوجد أحد البتة في هذه المخيمات ، الا اننا يجب أن نتذكر أنه في وقت من الاوقات في هذه المخيمات كان مئات الاشخاص يموتون يوميا . وقد استجابت الشعوب الافريقية المتضررة في كل مكان بحيوية كبيرة ، وبطريقة جريئة متممة بالعزم ، للتحدي من أجل البقاء الذي واجهه الكثيرون مواجهة مباشرة . وأهم درس ايجابي ظهر في حالة الطوارئ هو ما أبدته هذه الشعوب من قوة وبراعات متعددة وشجاعة في مواجهة المشاكل الضخمة القاتلة التي جابهتها حيث أنه يؤكد الطاقة البشرية الهائلة الموجودة في القارة الافريقية للنمو والتنمية .

٢٤ - ومن أمثلة التعاون الدولي الرائعة الأخرى التي ظهرت في اطار حالة الطوارئ في افريقيا خلال العامين الماضيين ، يمكن للمرء أن يذكر بايجاز ما يلي :

(أ) عمليات النقل الجوي المشيرة للدهشة التي قام بها عدد من البلدان . فبمساعدة الطائرات التابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا ، وبلجيكا ، وبولندا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والمملكة العربية السعودية ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الأمريكية والمانحين الآخرين ، تسنى إيصال الامدادات الفورية الى المناطق النائية المتضررة للغاية التي لا يمكن الوصول اليها برا ؛

(ب) العمليات الكبيرة الحاسمة التي قامت بها خطوط الامداد السوقي البحرية واساطيل الشاحنات التابعة للأمم المتحدة والتي أقيمت وموّلت من تبرعات مقدمة من عدد كبير من المانحين ، وشكلت فرقا بين الحياة والموت في كثير من المناطق النائية ؛

(ج) المساعدة الطبية المقدمة من دول كثيرة ، وفرت الدعم الصحي في حالات الطوارئ واضطلعت بدور أساسي في معالجة الامراض المدمرة والحيلولة دون تفشيها ؛

(د) الدور الحاسم الذي قامت به المنظمات غير الحكومية ، الوطنية والدولية على السواء ، في العناية بضحايا الجفاف ، وتأمين توزيع المساعدات الفورية الانسانية ، وتوفير الرعاية الطبية للأشخاص المتأثرين بشدة في المخيمات وفي المناطق الريفية .

باء - الحالة الراهنة

٢٥ - أما اليوم فقد تحسنت الحالة كثيرا عند مقارنتها بما كانت عليه قبل عام من الآن . فقد انخفض عدد البلدان التي تواجه حالة طوارئ الى حد كبير ، بيد أنه ما زالت هناك حاجة الى قدر كبير من المساعدة الفورية . وما زالت عدة بلدان تواجه حالات طوارئ شديدة على الرغم من أن المجاعة الناجمة عن الجفاف قد انتهت بالفعل نتيجة لسقوط أمطار جيدة حقا في سنتين متعاقبتين . وتواجه أيضا بلدان أخرى قطعت شوطا في طريقها الى الانتعاش احتياجات غير غذائية كبيرة متعلقة بحالة الطوارئ ، وهذه الاحتياجات ، ان لم تلب فورا ، فقد تجعل هذه البلدان قابلة للتأثر بآية كوارث في المستقبل ، مثل الجفاف . ولذا ، ما زال حوالي ١٤ مليون شخص مثلا ، في حاجة الى المعونة الفورية الغذائية وغير الغذائية . وما زال ما يربو على ثلاثة ملايين شخص مشردين وفي حاجة الى مساعدة خاصة لاستئناف حياتهم المنتجة . ويوجد أيضا عشرات الآلاف من الأطفال اليتامى المنفصلين عن أسرهم نتيجة لمأساة العام الماضي ، وسوف يحتاج هؤلاء الأطفال الذين هم بدون أسر ترعى احتياجاتهم ، الى سنوات كثيرة من المساعدة المتفانية لمنحهم الأمل والمستقبل المنتج .

٢٦ - ووفقا لمكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ، فإن الاحتياجات الاجمالية لعام ١٩٨٦ للبلدان التي تواجه أوضاعا طارئة حادة أو متبقية ، هي كما يلي . يبلغ مجموع الاحتياجات الطارئة غير الغذائية ما يقرب من ٢٠٠ مليون طن متري ، تغطي التزامات المانحين ، حتى الآن ، معظمها . وفيما يتعلق بالاحتياجات غير الغذائية التي تبلغ قيمتها ما يقرب من ٥٤٤ مليون دولار لعام ١٩٨٦ ، أعلن المانحون ، حتى الآن ، عن تبرعات تبلغ ٢٤٤ مليون دولار . ولذلك من الأهمية بمكان توفير مبلغ الـ ٢٠٠ مليون دولار المتبقي لتغطية الاحتياجات غير الغذائية المتمثلة بحالات الطوارئ ، وذلك لضمان تحقيق انتقال مبكر الى الانتعاش والتنمية . ويمكن تصنيف الاحتياجات في فئات كما يلي :

(٤) النقل والتمويل

من أصل مبلغ الـ ١٢١ مليون دولار الذي يمثل الآن بالتقريب قيمة الاحتياجات من النقل والتمويل لعام ١٩٨٦ ، يبلغ مجموع قيمة الاحتياجات غير الملباة ٦٦ مليون دولار . وما زال هناك عجز في شاحنات المسافات الطويلة والشاحنات الخفيفة ، والمركبات المخصصة لبرامج الرعاية الصحية الأولية الميدانية ، وكذلك في الشاحنات ، ومعدات الشحن والتفريغ في الموانئ ، وقطع الفيار ، وتكاليف برامج دعم الصيانة . وتتسم هذه الاحتياجات من النقل والتمويل ، بمفء خاصة ، بالأهمية الخاصة ، وذلك لارتباطها المباشر بقدرة الحكومات على نقل المعونة الغذائية التي تم الالتزام بها بالفعل .

(ب) الصحة

قدّرت الاحتياجات الصحية المتمثلة بحالات الطوارئ ، لعام ١٩٨٦ ، بـ ٦٤ مليون دولار ، في حين تبلغ قيمة الاحتياجات غير الملباة ، في الوقت الحاضر ، ما يقرب من ٢٥ مليون دولار . وتتقضي الضرورة بذل جهود كبيرة من أجل مكافحة الأمراض المنتقلة بالعدوى وعلاجها . وفي المناطق الريفية ، تتضمن أكثر الأولويات إلحاحاً ما يلي :

١١' خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال في حالات الطوارئ ؛

١٢' حملات التحصين ؛

١٣' مكافحة الأمراض المنتقلة بالعدوى وعلاجها ؛

١٤' رصد حالة التغذية ؛

١٥' تعزيز القدرة على التأهب للإغاثة الصحية وتنظيمها .

(ج) إمدادات المياه والمرافق الصحية

بلغ مجموع الاحتياجات المتمثلة بحالات الطوارئ ، في عام ١٩٨٦ ، من إمدادات المياه والمرافق الصحية ١٦٤ مليون دولار ، وتبلغ قيمة الاحتياجات غير الملباة ، في الوقت الحاضر ، ٢٨ مليون دولار . وكان من بقايا آثار الجفاف الطويل الأمد حدوث انخفاض كبير في مستويات المياه الجوفية . كما استمر انخفاض تدفق الأنهار على نحو ملحوظ . وفي المناطق الريفية التقليدية ، تحتوي حفر وبرك الري على قدر منخفض من

الامدادات الماشية . وثمة حاجة مستمرة الى استحداث شبكات جديدة للمياه واصلاح القائم منها . وبصفة خاصة ، في بعض اجزاء الجنوب الافريقي التي لاتزال متأثرة بالجفاف ، مازال توفير مياه الشرب للسكان وتوفير مصادر المياه التي يعتمد عليها للماشية ، يمثلان اولوية غير ملبأة .

(د) مواد الاغاشة والبقاء على قيد الحياة

انخفض عدد المشردين والمعوذين بدرجة كبيرة في عام ١٩٨٦ . وتبلغ قيمة مجموع الاحتياجات من مواد الاغاشة والبقاء ٥٢ مليون دولار ، منها ٢١ مليون دولار لم تلبي بعد . ومازال عدد كبير من ضحايا جفاف العام الماضي والمشردين بسببه في حاجة الى مواد الاغاشة والبقاء الضرورية ، مثل البطاطين والملابس والمأوى .

(هـ) المدخلات الزراعية

تبلغ الاحتياجات من المدخلات الزراعية ، لعام ١٩٨٦ ، ١٩٧ مليون دولار ، لم يلبي منها حتى الان ١٢٤ مليون دولار . ويتوقف استمرار انتعاش القطاع الزراعي على توفير المدخلات الزراعية اللازمة ، مثل البذور والادوات ، والاسمدة ، ومبيدات حشرات . وسوف يتعين بذل جهود خاصة لتوفير وتوزيع هذه المدخلات قبل بدء الموسم الزراعي القادم .

(و) اللاجئين والعائدون

وجه مغوف الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، في عام ١٩٨٦ ، نداء طارئا ناشد فيه توفير ٧٨ مليون دولار ، قدم منها المانحون ، حتى الان ، مساعدات تغطي ٨٠ في المائة من هذه الاحتياجات . اما المبلغ المتبقي ، وهو ١٥ مليون دولار ، فيلزم اساسا لتقديم المساعدات غير الغذائية المتمثلة بحالات الطوارئ .

٢٧ - ولا بد من الاشارة ايضا الى ان عددا كبيرا من البلدان الافريقية ، التي تأثرت تأثرا شديدا بالجفاف الذي حدث قبيل هطول امطار عام ١٩٨٥ ، تواجه الان خطرا جديدا محتمل الشدة من هجمات الجراد والجنذب . فقد كانت سنوات الجفاف الطويلة ، التي أعقبها عاصم من الامطار الغزيرة ، من بعض الاسباب التي أدت الى الازدياد السريع في تكاثر الجراد والجنذب في غرب افريقيا وشرقها وجنوبها ، وفي ظهور كميات ضخمة ، في مناطق عدة ، من الحشرات التي تتجمع في أسراب وتتكاثر ما لم تكافح عقب انتهائ موسم الامطار الحالي . وتتولى منظمة الاغذية والزراعة المسؤولية عن تنسيق الكفاح ضد هذا الخطر الجديد . ولهذا الغرض ، انشئت في روما غرفة خاصة لعمليات الطوارئ

لمكافحة الجراد ، تفضلع بدور أساسي في تنسيق الجهود المبذولة من جانب الحكومات الأفريقية والحكومات المانحة في مجال تنظيم وتنفيذ أنشطة مكافحة الجراد في البلدان المعنية . ومن الواضح أن هذا التهديد الذي يشكله الجراد يحتاج إلى أن يراقب بعناية . وستقوم منظمة الأغذية والزراعة ، في الجزء الأخير من عام ١٩٨٦ ، بتقييم حدة هذا الخطر من جديد واطعة في اعتبارها تأثير تدابير مكافحة الجراد التي اتخذت خلال الأشهر الثلاثة الماضية ، كما ستوصي باتخاذ تدابير مناسبة لمواجهة هذا الخطر في عام ١٩٨٧ .

خامسا - الدروس المستفادة

٢٨ - كان إنشاء مكتب عمليات الطوارئ في أفريقيا ، أساسا ، بمثابة رد فعل لازمة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل . وقد وردت أسباب نجاح المكتب ، بالتفصيل ، في الفصل الثاني ، ولا حاجة إلى تكرارها هنا . غير أنه كان من الممكن لدى تفاقم الأزمة اتخاذ عدد من الخطوات التي من شأنها تخفيف أثرها إلى حد كبير ، مثلما حدث في حالات الطوارئ ذات الأبعاد غير العادية .

٢٩ - ويتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة من حالة الطوارئ الأفريقية في ضرورة توخي تشغيل شبكات الانذار المبكر بفعالية ، وذلك على الأقل في البلدان والمناطق التي تواجه تهديدات الجفاف والتصحر وغيرها من الكوارث الطبيعية المحتملة ، حتى تتمكن حكومات هذه البلدان من القيام ، بصفة مستمرة ، بتقييم تطور اتجاهات التقارير الميدانية وغيرها من المؤشرات المنتظمة ووزن أثارها . وينبغي أن يوفر هذا ، بدوره ، للحكومات وقتا كافيا للاستعداد عند الضرورة ، بالتعاون مع شركائها من مقدمي المعونة ، لمواجهة المشاكل المتمثلة بحالات الطوارئ قبل وصولها إلى المدى والأثر المدمر اللذين كانا من سمات حالة الطوارئ الأخيرة .

٣٠ - وبالمثل ، فإن المنظمات والوكالات المعنية في الأمم المتحدة ، التي استطاعت ، بالتعاون مع جهات أخرى خلال العامين الماضيين أن تضيف الشئ الكثير إلى معرفتها وقدراتها على تقديم المساعدة ، في مجال تنفيذ البرامج الكبيرة المعنية بتقديم المساعدات الطارئة ، هي ملزمة الآن بالابقاء على هذه المعرفة حية داخل هيكلها حتى يتسنى لها ، إذا ما طلب إليها تقديم مثل هذه المساعدات مرة أخرى ، أن تكون في وضع يسمح لها بالقيام بذلك ، بل وعلى نحو أكثر فعالية عما كانت عليه في عام ١٩٨٤ .

٣١ - ومن أهم الدروس المستفادة من حالة الطوارئ الأفريقية انه من المستحيل بالنسبة لجميع النوايا والأغراض ، الاستجابة للاحتياجات المتمثلة بحالات الطوارئ بفعالية دون مراعاة العلاقة الواضحة تماما القائمة بين حالات الطوارئ وأنشطة الانعاش وإعادة التأهيل . وباستثناء تقديم المساعدات الانسانية ذات الأولوية العليا اللازمة لانقاذ الارواح وهي ، بحكم الضرورة ، استجابة فورية ذات طابع محدد تماما فانه تترتب على تقديم المساعدات الطارئة ، على مر فترة زمنية أطول ، آثار خطيرة بالنسبة للشعوب والحكومات المستفيدة منها . وينبغي العمل على ألا تؤدي هذه الاستجابة الى خلق روح التبعية أو التشجيع على خلق ظروفها ، بل على استخدامها على نحو يساعد على القضاء على بعض الأسباب الحقيقية للأزمة . وينبغي تقديم المساعدات الطارئة بأساليب تعمل مباشرة على دعم الانتعاش والتنمية الطويلة الاجل على السواء . فعلى سبيل المثال ، ينبغي تطبيق تقديم المعونة الغذائية الطارئة على برامج توفير الغذاء مقابل العمل ، كما يتعين تطويع المساعدات المقدمة في ميادين النقل والصحة والامدادات المائية والمرافق الصحية بحيث تسهم نحو تلبية الاحتياجات الاطول أجلا . ويقتضي تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات اقامة تعاون وثيق بين المسؤولين عن الاغاثة والانعاش في حالات الطوارئ وبين المسؤولين عن تنفيذ التدابير الانمائية الاطول أجلا .

٣٢ - وفي حين أن الجفاف نفسه قد شكل تهديدا خطيرا ومباشرا لأفريقيا ، فقد أقر منذ البداية بأن أثر الجفاف على الاقتصادات الواهنة بالفعل هو الذي عمل على تفاقم حدة الأزمة . ومن المحتمل أن يغدو الجفاف بمثابة سمة متكررة في أفريقيا ، ولذا ، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتعزيز التأهب لمواجهة مثل هذه الحالات لدى ظهورها . إلا أن هذا ينبغي أن يكون جزءا من اجراءات يتخذها المجتمع الدولي لدعم جهود الحكومات الأفريقية الرامية الى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية . ويوفر برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية ، ١٩٨٦-١٩٩٠ ، الذي أقرته الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ، اطار إعادة التأهيل والتنمية المتوسطة الاجل والطويلة الاجل .

سادسا - الترتيبات المقبلة

٣٣ - في ضوء التحسن الكبير الذي حصل في حالة الطوارئ المتمثلة بالجفاف فسي أفريقيا ، أعلن الأمين العام في ١ ايار/مايو ١٩٨٦ أن مكتب عمليات الطوارئ فسي أفريقيا ، الذي كان قد أنشئ بصفة مؤقتة ، سيفلق أبوابه ، بوصفه مكتبا مستقلا للأمم المتحدة ، في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ . وسيتم اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان

تلقي البلدان التي ما زالت متأثرة بالجفاف للخدمات التي كانت تقدم لها سابقا من جانب المكتب . ولا يقل أهمية عن ذلك التزام الأمين العام بالاستفادة من خبرات المكتب في اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ في المستقبل بفعالية وفي الوقت المناسب . وقد قام فريق عامل خاص يتألف من كبار موظفي الأمم المتحدة ، يعمل تحت إشراف المدير العام للتعاون الدولي والاقتصادي وبيرويه السيد موريس ف . سترونغ ، المستشار الخاص للأمين العام ، بتقديم توصيات في هذا الشأن ، كانت قيد النظر وقت كتابة هذا التقرير . وسيقوم الأمين العام بإبلاغ الدول الأعضاء ، على نحو ملائم ، بالقرارات المقبلة .

الحواشي

(١) ظلت المهام الرئيسية التي أنجزها المكتب خلال عام ١٩٨٦ مماثلة ، أساسا ، للمهام التي أنجزها في عام ١٩٨٥ ، وذلك على النحو الذي سبق إجماله في تقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة (A/40/372/Add.1-E/1985/104/Add.1) و (A/40/372/Add.2-E/1985/104/Add.2) . ويتوسع هذا التقرير في تفصيل المعلومات الواردة فيه .

(٢) وردت معلومات تفصيلية عن الاحتياجات ، على أساس قطري ، في التقارير الشهرية للمكتب ، وكذلك في الوثائق المقدمة إلى المؤتمر المعني بحالة الطوارئ في إفريقيا ، الذي نظمه الأمين العام في جنيف في آذار/مارس ١٩٨٥ .
